



الدور النسوي السياسي في المشهد السياسي القريب

د. رفقة رعد خليل

كانون الاول 2022



الدور النسوي السياسي في المشهد السياسي القريب

بحث مقدم لمؤتمر مركز المعلومة للبحث والتطوير
”مسارات المشاركة السياسية للنساء بعد حراك تشرين 2019“
بغداد 17 كانون الاول 2022

تنويه: جميع الآراء الواردة في هذا البحث لا تمثل بالضرورة وجهة نظر الناشر مركز المعلومة، بل تمثل وجهة نظر الكاتب.



المقدمة:

في المقام الأول علينا ان نحدد وبشكل صارم ان المرأة هي الصانع للحياة وهي محور جميع المجتمعات التي تريد ان تتطور وتبلغ مكانة عالية بين الشعوب، ولا يخفى على الجميع الأدوار التي تلعبها النساء ومدى تأثيرهن البالغ على ما يحيط بهن من داخل الاسرة إلى خارجها نحو السياسة والبيئة والتعليم حتى الاقتصاد.

لا يستطيع احد ان ينكر الدور القيادي الذي لعبته الفتاة العراقية في احتجاجات تشرين، والخطوط الحمراء الذي تجاوزتها بهدف الوصول إلى تغيير سياسي ينقذ العراق من مأزقه السياسي. اذ لعبت الكثير من الأدوار التي ساهمت بشكل مباشر أو غير مباشر، من ادامة الحراك ورفد الجميع بالروح المعنوية ومصداقية الغايات التي خرج الجميع من أجلها.

ان ما يهمنا هنا وفي هذا البحث هو تسليط الضوء على الفتاة والمرأة العراقية ومشاركتها السياسية ما بعد احتجاجات تشرين 2019م، والادوار التي لعبتها، والآلية التي عملت بها، وإلى أي مدى تحققت أهدافها في الشأن السياسي.

الفتاة والمرأة العراقية لها اهداف واضحة ومشروعة ضمن الاطار السياسي الواقعي، والذي يتمثل بعدة مطالب منها اشراك النساء في المفاوضات والحوارات، وترشيح الناشطات المدنيات للانتخاب وتمثيل المرأة العراقية بصورتها الحقيقية، وإعادة العمل بوزارة المرأة، والقضاء على كل اشكال التمييز واللامساواة والتهميش والعنف، والعمل بعدالة اجتماعية للجميع، تسمح للعراق ان يكون مكاناً آمناً ومشاركاً لكل فئاته واجناسه.

سنحاول من خلال بحثنا هذا بيان كمية التغيرات التي طرأت على واقع المرأة السياسي بعد حراك تشرين، وهل استطاعت المرأة أو الفتاة العراقية ان تمثل نفسها بشكل واضح وصريح، وهل استطاعت ان تجد لها مكان يحفظ حقوقها ويحقق لها العدالة، وما هي العقبات التي تواجهه إلى الان والتي تمنع مشاركتها في العملية السياسية والانتخابية.

منهجية البحث: تم اعتماد المنهج التحليلي والاستقرائي والاستقصائي في كتابة البحث، من خلال:

- جمع البيانات النوعية والكمية المتوفرة.
- عمل لقاءات متعددة مع الفتيات والنساء ذوات الصلة، لاستعايب أكبر قدر ممكن من وجهات النظر.
- تحليل النتائج وتقديم الاستنتاجات والتوصيات.

العينة: تم اخذ عينات مختلفة من الواقع العراقي، تمثل ناشطات مدنيات، ومشاركات في الاحتجاجات،

وبرلمانيات سابقات، بالإضافة إلى مجموعة من المدافعات عن حقوق المرأة والعاملات ضمن المنظمات النسوية المحلية والدولية في العراق. وتراوحت اعمار المشاركات بين 25 إلى 55 سنة.

التأسيسي التاريخي:

يذكر التاريخ ان المرأة العراقية قد شاركت في العمل السياسي الحزبي وفي الفعاليات السياسية، والتي منها المشاركة النسوية في انتفاضة الجسر وقدمت شهيدة في عام 1948م عرفت بشهيدة الجسر، وفي عام 1952م حيث عينت في العراق أول وزيرة للبلديات (الدكتورة نزيهة الدليمي). من جانب آخر ضمن الدستور العراقي المؤقت لعام 1970م فرصاً متساوية لكلا الجنسين، لكنه لم يشر إلى اي آليات يمكن ان تساعد على ضمان مشاركة النساء سياسياً، على الرغم من تواجد النساء في المجلس الوطني العراقي خلال الفترة 1980-1995م حيث بلغ حجم العضوية 9 عضوات، اذ شكل عام 1990م اعلى نسبة مشاركة، بلغت %13,2 من مجموع الاعضاء، اما في الدورة الخامسة للمجلس عام 2000م فقد بلغ عدد النساء 20 عضوة بنسبة %8، وتعد هذه النسبة جيدة قياساً بالمشاركة النسائية في المنطقة العربية. اما بالنسبة لمشاركتها في الاحزاب التي كانت تنشط آنذاك، فقد كانت اسهاماتها محدودة لم تزد عضويتها في الحزب الحاكم عن %5,4 فقط، وتم انتخاب الدكتورة هدى صالح مهدي عماش عضوا في القيادة القطرية لحزب البعث.(1)

أيضا بتاريخ 23 نوفمبر عام 1924م وبينما المعارك قائمة في الأندية والمحافل، تأسس نادٍ جديد باسم ”نادي النهضة النسائية“، والذي تألفت هيئته الإدارية من أسماء الزهاوي شقيقة الشاعر جميل صدقي الزهاوي، ونعيمة السعيد، وماري عبد المسيح، وفخرية العسكري زوجة الوزير جعفر العسكري، وسارعت جريدة العراق إلى الترحيب به معتبرة افتتاح النادي انتصاراً لحرية المرأة(2) .

رافق ”افتتاح النادي النسائي أولى المطالبات الموجهة إلى الجهات الرسمية؛ فعند افتتاح المجلس التأسيسي عام 1924م كتبت السيدة بولينا حسون وهي ابنة أحد رجال الصحافة والفكر مقالاً في مجلة ليلي (أول مجلة نسائية في العراق صدرت عام 1923) وطالبت أن يقوم المجلس بواجباته تجاه المرأة والدفاع عن حقوقها واستمرت هذه الرائدة بنشر مقالاتها في الصحف العراقية وخطاباتها في المنتديات والتجمعات الأدبية.“(3)

وفي عام 1958م، في شهر مارس/ آذار تحديداً أعلن رئيس الوزراء في تلك الفترة نوري السعيد مبادئ جديدة يقتضيها تطور العراق السياسي والاجتماعي في خلال السنين الأخيرة، والتي منح المرأة

العراقية الحقوق السياسية وفقاً لأسس ومؤهلات معينة تلائم حالة البلاد الاجتماعية والثقافية والنص على تلك المبادئ في تعديل الدستور العراقي لاحقاً.(4)

فيما يخص وضع المرأة العراقية بعد عام 2003م فهو أيضاً يأخذ منحى إيجابي وسلبي، خصوصاً بعد استحداث نظام (الكوتا quota) وهو الحصة أو النصيب وهو نظام سياسي يسمى بنظام الحصص النسائية لتقليل الهوة بين تمثيل النساء والرجال في البرلمان. يتضمن النظام تخصيص عدد محدد من المقاعد في الهيئات التشريعية للنساء. أو تخصيص مقاعد للمرأة في المجالس النيابية، وتطبيق هذا النظام يتطلب إلزام الأحزاب السياسية بتخصيص مقاعد لوجود النساء في مستوياتها التنظيمية كافة. فهناك عدد محدد من المقاعد في مجلس النواب يتم شغلها من قبل النساء، بحيث لا يجوز أن يقل عدد هذه المقاعد عن النسبة المقررة قانوناً.(5) ونتيجة لتطبيق نظام الكوتا في العراق حصلت المرأة العراقية في الدورة النيابية الأولى 2006-2010م على 78 مقعد من أصل 275 مقعد معتمداً على الكوتا و21 مقعد بدون كوتا. أما الدورة الثانية 2010-2014م حصلت على 81 مقعد من أصل 325 عن طريق الكوتا و15 مقعد بدون كوتا. وفي الدورة الثالثة 2014-2018م استطاعت الفوز بـ83 من أصل 329 بواسطة الكوتا و20 مقعد بدون كوتا. وأخيراً حصلت في عام 2018م على 84 مقعد من أصل 329 بكوتا و22 مقعد بدون كوتا، وكل ذلك تشغل نسبة 11% من السلطة التنفيذية بواقع امرأتان من أصل 22 وزيراً. وفي الانتخابات التشريعية 2021، فإن المرأة العراقية تمكنت من الفوز بـ97 مقعداً بزيادة 14 مقعداً عن الكوتا المخصصة للنساء من بينها فائزتان من الأقليات، فيما أظهرت هذه النتائج فوز 57 امرأة بقوتها التصويتية من دون الحاجة إلى الكوتا(6).

أيضاً ما قد نالته المرأة العراقية من المقاعد النسوية في الجمعية الوطنية العراقية الانتقالية عام 2005م، إذ بلغ مجموع المقاعد (87) مقعد من أصل 275 مقعد أي ما يقارب الثلث. ورغم هذا العدد الكبير إلا أن هناك الكثير من السلبيات في العمل السياسي النسوي، حضور المرأة كان أساسه ملئ الفراغات في القوائم الانتخابية، إضافة إلى الكثير من النساء المشاركات لم يكن بالوعي السياسي المطلوب لهذه المرحلة، ولا يمثلن واقع المرأة العراقية الحقيقي.(7)

وعبر آخر دراسة استطلاعية حول مشاركة المرأة والفتاة في الشأن السياسي والعام، وخصوصاً حراك تشرين، فإن التصورات النسوية حول مشاركتهن متوترة، فهناك حضور لافت ودور فعال ولكنه مهمش، ينقصه التشجيع، ما عدا ما تعرضت له الفتاة العراقية خلال حراك تشرين من تهديدات واضحة ومباشرة، والاعتقالات التي طالت الناشطات، الذي لم يثنى عن المشاركة النسوية الواسعة، إذ أكدت الدراسة



الاستطلاعية على اتفاق اغلبية المشاركين في الاستطلاع على ان "الفتاة العراقية قد حققت إنجازاً كبيراً متمثلاً بتغيير نظرة المجتمع لها، وتحولت من مجرد جسد إلى انسان لديه حقوق وقادر على ان يطالب بها ويدافع عنها. حيث ساهمت مشاركتها في زيادة الوعي لدى عامة الناس، وتحقق وجودها المساوي نوعاً ما في المجتمع. كذلك تغير في الثقافة النسوية نفسها في تبني الموقف والمبادرة الصريحة". (8)

الدور النسوي السياسي العراقي عام 2021-2022

في هذا البحث نحاول استقطاع الدور النسوي السياسي في العراق بعد حراك تشرين عام 2019م إلى اخر مستجدات الوضع السياسي المتمثل بتشكيل حكومة السوداني، عبر لقاءات واجتماعات مركزة مع ناشطات مستقلات ومتطوعات وعاملات ضمن المنظمات النسوية الغير حكومية.

تم تقسيم هذا الفصل إلى محورين:

• **المحور الأول:** الدور النسوي العراقي في وبعد حراك تشرين.

• **المحور الثاني:** بيان الحركة النسوية العراقية بعد الدورة البرلمانية الحالية وانسحاب الكتلة الصدرية من البرلمان.

• **المحور الثالث:** انسحاب البرلمانيات العراقيات من الكتلة الصدرية وقراءة الحركة النسوية العراقية للواقع السياسي.

سيتم أيضاً من خلال كل محور تحليل البيانات الواردة وتقديم الاستنتاجات والتوصيات المقدمة من قبل المشاركات.

المحور الأول: الدور النسوي العراقي في وبعد حراك تشرين

كان للمرأة العراقية حضور لافت في احتجاجات تشرين، منذ عام 2011م كان للنساء دور فعال وواضح، إلى ان تجسدت مشاركتها الكبيرة عام 2019م، بخروج الفتيات والشابات واليافاعات لساحة الاحتجاج أو امام المدارس والجامعات، بالإضافة إلى المساندة الالكترونية أو الدعم الرقمي.

تضمن احد أسئلة المقابلات عن سبب المشاركة النسوية في الاحتجاجات، التي تنوعت أسبابها وحسب رأي المشاركات في الاجتماع، في ان الاحتجاجات هي مظاهرات شعبية مجتمعية، وفي حاجة المرأة إلى التعبير عن نفسها وكجزء من العملية السياسية، ولكسر الصورة النمطية للمرأة في ان مكانها المطبخ، وبأنها قوية وقادرة ولها صوت مسموع، وهناك سبب قوي جداً لخروج النساء، وهو حماية المتظاهرين

انفسهم من القتل والقمع والعنف، خصوصا بعد سقوط أول شهيد في التظاهرات. بالإضافة إلى ان المرأة العراقية هي امرأة سياسية في الفطرة، هي الصانع للجيل السياسي الحالي والسابق، وما يمثله الشارع يمثلها وقادرة على تغييره نحو الأفضل.

من جانب آخر تحدثت النساء والفتيات المشاركات عن طبيعة المشاركة النسوية في الاحتجاجات، وملاحظتهن عن طبيعة التنظيم، اذ بين بعض المشاركات ان دور الناشطات القديمات يكون محصور فقط بهن دون دعوة للناشطات الصغيرات، وتبقى الدعوات محصورة بذات الوجوه، وهذا يؤدي إلى قوقعة النساء وعدم مشاركة خبرتهن. اذ تحتاج العملية السياسية إلى دماء جديدة لاستمرارية النشاط. بالإضافة إلى عدم وجود ناشطات سياسية فاعلات، إنما فقط ناشطات مدنيات فنحن نحتاج إلى ناشطات سياسيات مختصات واكاديميات، والنساء التابعات للأحزاب لا يمكن الاعتماد عليهن لأدلجتهن.

أيضا تمت مناقشة الأهداف التي دعت لها المسيرات النسوية والمطالب التي جاءت بها الناشطات لساحات التظاهر، والتي اختلفت وتنوعت حسب كل فئة نسوية مشاركة، فمنها المطالبة بتشريع قانون حماية الطفل وقانون مناهضة العنف ضد المرأة، أو كانت مشاركة النسويات كرد فعل على بعض الشعارات والتغريدات التي تدعو إلى الحد من خروج النساء والفتيات في التظاهر، لكن حقيقة النشاط النسوي في الاحتجاجات هو زيادة ثقة المرأة بنفسها وبقوتها وامكانياتها العالية للتغيير اللاعنف.

اما الإشكالية التي تحدثنا بها مع المشاركات في هذا المحور، فيتمثل في الأثر السياسي الذي تركته ساحات الاحتجاج على النساء، والذي لخص في عدة نقاط مهمة واجب ذكرها:

• في حال راجعنا نتائج الانتخابات الاخيرة سوف نجد ان اعداد النساء اللواتي رشحن للانتخابات اضافة إلى النائبات تتمثل بنسبة عبرت الكوتا هي الـ 30%، نعم هي نسبة إيجابية، اذ هناك احزاب عدد نساء بتزايد فيها.

• هناك نساء لهن القدرة على رفض انتمائها إلى حزب أو كتلة أو برنامج سياسي لم يعجبها.
• هناك فهم مغالوط عندما نتحدث عن السياسة، فالسياسة ليست برلمان ومرشحات، لكن هناك محلات سياسيات، اعلاميات، سياسيات باحثات، وناشطات سياسيات.
• هناك ناشطات لم يكن مهتمات بالجانب السياسي لكن رشحن في الانتخابات وحصلن على نسبة أصوات ممتازة.

• هناك شابات بدأن بالاهتمام في الاطلاع على السياسة والشأن العام.



استنتاجات المحور الاول:

- ما يمكن ملاحظته من خلال هذا الحوار هو الامكانية التي تمتلكها المرأة والتي لا تريد ان تعمل بعد الان في الظل، وقابليتها على اسماع صوتها للعالم وفق وجودها الحقيقي في ساحات الاحتجاج.
- شعورها بالمسؤولية اتجاه ذاتها وشعبها وبلدها، وقدرتها الفعالة على الاستجابة لنداءات الواقع السياسي.
- ان الوعي السياسي لا ينشأ فقط من تاريخ النضال النسوي السياسي الطويل، انما هناك حاجة فطرية سياسية لاجتماع بشري يتضمن كل شروط التعاون والعدالة والمساواة والسلام.
- هناك فجوة كبيرة بين الناشطات النسويات من أجيال مختلفة، ان لا يوجد تواصل مستمر بين الأجيال المختلفة وعدم توحيد الصفوف أو الأهداف.
- شعور الناشطات من الفتيات بالغبن والاقصاء لعدم احتوائهن أو ادماجهم في العمل المجتمعي بشكل واضح وكبير.
- عدم توحيد المطالب، وتنوعها حسب كل جهة نسوية، ان لا يوجد تمثيل رسمي واحد لكل الناشطات النسويات العراقيات.

المحور الثاني: بيان الحركة النسوية العراقية بعد الدورة البرلمانية الحالية وانسحاب الكتلة الصدرية من البرلمان

في هذه المرحلة السياسية الحرجة، قدمت الحركة النسوية بيان حول ازمة نظام الحكم وتهديد السلم المجتمعي، بعد سلسلة من الاجتماعات والتحالفات النسوية من هذا العام 2022م. دعى البيان إلى اتخاذ إجراءات سريعة وحل مجلس النواب، لعدم إمكانية البرلمانين تمثيل الشعب العراقي وعدم اتفاقهم على رؤية وطنية واحدة. أيضا دعت احد الناشطات النسويات إلى صياغة دستور جديد ومشاركة النساء في صياغته مع تغيير قانون الانتخابات، فالجميع يعلم نقاط ضعف الدستور الذي صورتها احد الناشطات بالالغام. يجب أيضا تمثيل المرأة العراقية في حراك تموز 2022م دون الانخراط مع أي جهة حزبية.

احد الناشطات المشاركات في الاجتماع شددت على ضرورة العودة إلى المادة (81) التي تنص على (عند تنحي رئيس الوزراء يقوم رئيس الجمهورية بمهامه لمدة ١٥ يوم لحين اختيار رئيس جديد) لذا اكدت على ضرورة الضغط نحو تغيير وتشكيل حكومة، والعمل على تهيئة خارطة طريق منهجية بخطوات

سليمة تضمن التواجد النسوي لغرض تنفيذ مطالب المجتمع.

أيضا هناك استثمار للجهود واضح ودعوات للتوحيد والخروج بمطالب نسوية تخص الجانب القانوني والدستوري والسياسي لغرض رفعها خلال الحراك، وسط مطالب من بعض الناشطات لاستحداث قانون (من أين لك هذا؟) وتطبيق قانون الأحزاب مع التأكيد على وجود كوتا للنساء داخل الأحزاب لضمان مشاركتهن الفاعلة.

بعض الناشطات المشاركات في مجموعات التركيز ركزن على الغاء الكوتا وتعديل قانون الانتخابات الخالي من ضمانات للنساء وعدم توفير تخصيص مالي للمرشحات خلال الدعم المجتمعي لهن، مما يقلل من فرص فوزها وتقليص دورها. وصرحت احد المشاركات على وجود ضعف في فهم المفاهيم التي تطرح من الناحية القانونية والدستورية.

استنتاجات المحور الثاني:

- عدم توحيد الرؤية فيما يخص الكوتا، فهناك من يريد الاستبقاء عليها وهناك من يريد الغاءها.
- أيضا عدم توحيد الرؤية حول الدستور العراقي ومجلس النواب وتداعيات الدعوة إلى ذلك.
- قانون الأحزاب يحتاج إلى إعادة قراءة والتركيز على نقاط القوة وتلخيص نقاط الضعف ومناقشتها.

المحور الثالث: انسحاب البرلمانيات العراقيات من الكتلة الصدرية وقراءة الحركة النسوية

العراقية للانسحاب

ان القلق المنتشر في الشارع اليوم مبرر من عملية الانسحاب هذه، فإن انسحاب كتلة بحجم كبير ذات قاعدة جماهيرية يعرقل من عملية تشكيل حكومة بعد سبعة اشهر من الانتخابات المبكرة هذا بحد ذاته يشكل خطر مجتمعي.

ذكرت احد النساء المشاركات في الاجتماع ان انسحاب الكتلة الأكبر كان انسحاب سلبي، اما الايجابي فكان صعود نساء مستقلات جدد. وذكرت أخرى ان انسحاب نساء الكتلة الأكبر اثر على عملي النسوي الشخصي، فالبرلمانيات يساعدن في تسهيل الكثير من الامور في ما يخص العمل، وفي طرح المواضيع داخل قبة البرلمان، مثل موضوع مخاطر المخدرات، اذ عملت احد النائبات عليه، والان لدينا مستشفى تأهيل في مدينة الصدر لمعالجة حالات الادمان من المخدرات. فرغم كل السلبيات الظاهر من عمل البرلمانيات النساء في البرلمان الا ان هناك نساء متمكنات، وينجزن الكثير من الاعمال.

استنتاجات المحور الثالث:

- على الرغم من الدور الضعيف الذي تلعبه المرأة البرلمانية في الواقع السياسي، إلا أن وجودها مهم ويؤتي ثماره وإن كانت قليلة.
- هناك علاقات طيبة تربط الناشطات بالبرلمانيات العراقيات يجب الحفاظ عليها لضمان استمرارية النشاط النسوي في العراق.

التوصيات:

1. لا يجب حصر العمل النسوي على البرلمانيات النساء إنما يجب مشاركة الرجل أيضاً، فهناك رجال مؤمنين بالعمل النسوي.
2. يجب توفير آليات تعاون لضم نساء الأحزاب السياسية إلى الحراك النسوي العام، إضافة إلى أهمية إنشاء علاقات طيبة مع جميع السياسيات البرلمانيات.
3. ضرورة تمكين النساء المشاركات في العملية السياسية من جانب قانوني وسياسي عام.
4. ضرورة إشراك الإعلام وتوجيهه لدعم النشاط النسوي والحركة النسوية في العراق.
5. الاهتمام بالنساء الأكاديميات من كليات القانون والعلوم السياسية ودمجهم في العمل السياسي.
6. العمل على النساء المستقلات لتشجيع بقية النساء الأخريات للمشاركة في العملية السياسية.
7. توفير موارد للنساء في المناطق العشوائية والتي تعاني من تضييق حول حقوق النساء ورفع بيانات بها لضمان العدالة الاجتماعية.
8. تمكين المرأة اقتصادياً في المشاريع الصغيرة والتركيز على قوانين البنك المركزي حول دعم المرأة.
9. استحداث وزارة للمرأة غير منتمية لحزب معين وفاعلة.
10. الدعوة إلى إقامة دولة مدنية تراعي حقوق الإنسان تقوم على العدالة الاجتماعية وحقوق النساء، سياسة واضحة لمكافحة العنف القائم على النوع، إعطاء أدوار فاعلة وواسعة للنساء في إدارة الحوارات الوطنية والتفاوضات الحكومية.
11. تفعيل السلم الأهلي من قبل النساء وعمليات بناء السلام.
12. الدعوة إلى موقف نسوي يساهم في تعزيز الحوارات ورسالة البيانات، والمطالبة بالتمسك بالدستور والمبادئ الديمقراطية ومطالب تشرين وبناء دولة مدنية تعني بحقوق المرأة.
13. تفعيل المراقبة الدولية من خلال دعوة للاتفاقيات والدعم الدولي، والعودة إلى الاتفاقيات الموقع عليها من قبل العراق والمواد الدستورية لغرض الضغط باتجاه الخروج بنتائج.

المصادر والمراجع:

- بدرية صالح عبد الله، الدور السياسي للمرأة في العراق بعد عام 2003، بحث في مجلة العلوم القانونية والسياسية، مج4، العدد (2)، جامعة بغداد 2015.
- روافد الطيار، اثر الكوتا النسائية على العملية الديمقراطية في العراق، مقال في مركز الدراسات الاستراتيجية، جامعة كربلاء، 2021.
- سندس عباس حسن، المشاركة السياسية للنساء في العراق الفرص والتحديات، معهد المرأة القيادية.
- ضياء عبد الله عبود الجابر، نظام الكوتا النسائية في مجلس النواب العراقي، بحث في مجلة الفرات، العدد (4)، جامعة كربلاء.
- مجموعة من الباحثين، مشاركة النساء والفتيات في الشأن العام، رابطة المرأة العراقية، بغداد 2020.
- محمد افندي اوغلو، تاريخ المشاركة السياسية للمرأة العراقية والواقع الحالي، مقال منشور في مجلة نون بوست الالكترونية: <https://www.noonpost.com/content/23272>

الهوامش:

- 1- سندس عباس حسن، المشاركة السياسية للنساء في العراق الفرص والتحديات، معهد المرأة القيادية، ص 2.
- 2- محمد افندي اوغلو، تاريخ المشاركة السياسية للمرأة العراقية والواقع الحالي، مقال منشور في مجلة نون بوست الالكترونية: <https://www.noonpost.com/content/23272>
- 3- المصدر السابق.
- 4- المصدر السابق.
- 5- ضياء عبد الله عبود الجابر، نظام الكوتا النسائية في مجلس النواب العراقي، بحث في مجلة الفرات، العدد (4)، جامعة كربلاء.
- 6- روافد الطيار، اثر الكوتا النسائية على العملية الديمقراطية في العراق، مقال في مركز الدراسات الاستراتيجية، جامعة كربلاء، 2021.
- 7- بدرية صالح عبد الله، الدور السياسي للمرأة في العراق بعد عام 2003، بحث في مجلة العلوم القانونية والسياسية، مج4، العدد (2)، جامعة بغداد 2015، ص 243 وما بعدها.
- 8- مجموعة من الباحثين، مشاركة النساء والفتيات في الشأن العام، رابطة المرأة العراقية، بغداد 2020، ص 95.

